" مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وبريطانيا (دراسة مقارنة) "

أ / نوال بنت سعد الطويرقي

- **مقدمة** :

يمثل التعليم بوجه عام ، والتعليم العالي بوجه خاص البنية الأساسية لتكوين وتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، فهو المحك الرئيسي لإعداد القوى البشرية المنتجة في المجتمع ، ويظهر أثر مردوده في شكل مخرجاته من القوى العاملة ذات المعارف والمهارات المبدعة في كل قطاع من قطاعات الحياة ، فالعائد من التعليم العالي عائد مرتفع ، ويمكن أن يكون مضمون النتائج إذا ما تم التخطيط الجيد لموارده المالية والبشرية اللازمة لإدارته ، وإذا ما تمت متابعة مستوي أدائه وجودة مخرجاته بشكل مستمر.

ويواجه التعليم العالي في القرن الحالي العديد من المتغيرات العالمية وذلك بسبب الطفرة الهائلة في مجالات البحث العلمي وموضوعاته ، والتقدم التكنولوجي ، والاستثمار السريع لتكنولوجيا الاتصالات . (أبو النصر ، ٢٠٠٢)

وأصبحت تواجه الأنظمة التعليمية في جميع الدول تحديات كبيرة ، ومن بين هذه التحديات وأهمها التحدي المتمثل في توفير مصادر تمويلية كافية لتأمين التعليم المناسب للطلاب بالكم والنوعية المناسبة. (بدر ، ١٩٩٩)

وتوفير الموارد المالية اللازمة مسألة لا غنى عنها لمؤسسات التعليم العالي ويجب أن تكون الأموال كافية للوفاء بالتزامات الجامعة نحو وظائفها المختلفة وتتناسب مع حجم العمل المنوط بها .

والمملكة العربية السعودية إيمانا منها بأهمية تهيئة العنصر البشري ، ومع منطق فعالية الاستثمار في التعليم ، وتأتي سياسة التعليم في المملكة مؤكدة على مسؤولية الدولة اتجاه التعليم ، حيث وضعت الخطط الخمسية مستهدفة برامج التنفيذ ووضعت الاستراتيجيات لتحقيق أهداف التنمية الشاملة من خلال تطوير القوى العاملة وضرورة رفع مستوى المواطنين العلمي والتقني والثقافي ، وأخذت الدولة في رصد الموارد المالية لتنفيذ برامج التعليم .

والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية يعتمد كثيرا في تمويله على الدولة ، ومع زيادة الإقبال على هذا النوع من التعليم ، ومع ظهور مؤسسات التعليم العالي الأهلي ، تظهر أهمية تنوع مصادر التمويل التعليم العالي وتخفيف العبء على الدولة في زيادة ميزانية مؤسسات التعليم العالي وذلك بالتفكير الجاد في إيجاد مصادر تمويلية استثمارية جديدة ترفع من ميزانية الدولة ، وفي نفس الوقت ترفع من مستوى ونوعية خدماتها ومخرجاتها ، لذا تظهر مشكلة تنوع هذه المصادر وكيفية استثمارها الاستثمار الجيد ، وبهذا تتحدد مشكلة الدراسة .

- **مشكلة الدراسة** :

ومما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي : **ما واقع مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ؟**

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية :

١. ما البدائل الممكنة لتنوع مصادر التمويل العالي في الجامعات السعودية ؟
٢. ما واقع مصادر تمويل التعليم العالي في بريطانيا ؟
٣. ما البدائل الممكنة لتنوع مصادر التمويل العالي في بريطانيا ؟
٤. مقارنة مصادر التمويل التعليم العالي في كلا من المملكة العربية السعودية وبريطانيا .

- **أهداف الدراسة** :

تهدف هذه الدراسة إلي :

- التعرف على واقع مصادر تمويل التعليم العالي في كلا من السعودية وبريطانيا .
- التعرف على البدائل الممكنة لمصادر تمويل التعليم العالي في كلا من السعودية وبريطانيا.
- مقارنة بين مصادر تمويل التعليم العالي في كلا من السعودية وبريطانيا .

- **أهمية الدراسة** :

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال ما يلي :

- كونها تكشف عن واقع مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وبريطانيا .
- يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في وضع بدائل لمصادر التمويل في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية .
- الاستفادة من واقع وبدائل مصادر تمويل التعليم العالي في بريطانيا في تطوير مصادر التمويل في التعليم العالي .

- **حدود الدراسة** :

تقتصر الدراسة على مقارنة مصادر تمويل التعليم العالي في السعودية والبريطانية .

- **مصطلحات الدراسة** :

أ- التمويل:

تبنت الباحثة تعريف صائغ (٢٠٠٠ م ، ص ٦٣١) للتمويل: "تعبئة الموارد النقدية، وغير النقدية اللازمة، والتخطيط والإشراف على إدارتها بهدف القيام بمشروع معين، والمحافظة على استمراريته، و تطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة و فعالية".

ب- تمويل التعليم:

تبنت الباحثة تعريف أبو الوفا وزميليه (٢٠٠٠ ، ص ٦٨) لتمويل التعليم" مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم إلي المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها، بالموارد المتاحة، وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة."

• **الدراسات السابقة** :

الدراسة الأولى : صائغ ، (٢٠٠٠م) بعنوان (تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية " هدفت الدراسة إلي التعرف على واقع تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والبدائل الممكنة لتمويل التعليم الجامعي وكان من أهم نتائج الدراسة أن الجامعات السعودية تعتمد اعتمادا كبيرا في تمويلها الحكومي ، وتعتمد بشكل جزئي على التبرعات والهبات والوصايا والأوقاف ، وقد قدم الباحث مجموعة من البدائل الممكنة لتنويع مصادر التمويل منها : تشجيع التبرعات ، إنشاء معاهد البحوث والاستشارات لتكون واجهة إدارية معروفة أمام مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة ، لتعمل على تسويق الخدمات العلمية للجامعة ، واستثمار النشاطات الإنتاجية في بعض الكليات وفقا لمفهوم الجامعة المنتجة ، وأوصى الباحث بضرورة الاستفادة من التراث التربوي الإسلامي في مجال التبرعات وخاصة في مجال الأوقاف .

الدراسة الثانية : حماد والبشير (٢٠٠٠م) بعنوان " تمويل التعليم في الدول العربية طرق غير التقليدية " قاما خلالها بفحص تمويل التعليم العالي في الدول العربية مقارنة مع الدول الصناعية والمتقدمة ، كما تناولت دراستهما الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في الدول العربية ومقارنتها بالدول الصناعية الرئيسة ، وقد توصلت الدراسة إلي أن نسبة الإنفاق على التعليم في الدول المتقدمة أعلى منها في الدول العربية ، وهذا يدل على مدى اهتمام الدول الصناعية بالتعليم العالي ، وأظهرت الدراسة أن إنفاق الدول الصناعية على البحث العلمي قد تجاوز الملايين إلى المليارات من وحدات النقد الوطنية وأن أعلى نسبة للإنفاق على البحث العلمي والتطوير كانت في الدول الثلاث (اليابان الولايات المتحدة ، ألمانيا الغربية) ونسبة الإنفاق على البحث والتطوير كانت في الدول الصناعية فوق مستوى (١٪) في حين أن هذه النسبة لم تتجاوز (٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي في مجموع الدول العربية عام (١٩٩٦م) وقدم الباحثان عدة توصيات منها : ترشيد الإنفاق ودعم وسائله ، والتجديد في وظائف التعليم الجامعي الأردني : عن طريق جعل للجامعات مراكز إنتاج وتقديم الخدمات الاستشارية ، وتوظيف واستثمار جهود الهيئات الشعبية والأهلية في تمويل التعليم ، والعمل على استغلال أموال الوقف للتعليم .

• **مفهوم التمويل لغة** :

التمويل لغة : جاء في المعجم الوسيط (١٩٧٧، ج ٢ ،ص ٨٩٢) مال – مولا – مؤلا : كثر ماله، ومال فلانا : أعطاه المال . وتعني (موله) : قدم له ما يحتاج من مال . و(المال) : كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من تباع ، أو عروض تجارة ، أو عقار أو نقود . وجاء في المعجم الوسيط (١٩٧٧ ، ج٢ ، ص٨٩٢) ، أن (الممول) : من ينفق على عمل ما : أي دافع الضرائب محدثة .

• **التمويل اصطلاحا** :

تعددت التعريفات الخاصة بالتمويل : فقد عرف هندي (١٩٨٦، ص ١٨٧) التمويل على أنه : " تدبير الاحتياجات المالية اللازمة للنشاط الاقتصادي ". ويرى صائغ (٢٠٠٠، ٦٣١) تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة والتخطيط

والإشراف على إدارتها بهدف القيام بمشروع معين والمحافظة على استمراريته وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفعالية "

- **مفهوم التمويل** :

التمويل بشكل عام هو إنفاق مال أو استخدام جهد ، وهو عملية مركبة ذات أبعاد ومراحل ، ويعد أحد الوظائف التي تختص بجميع الأعمال المرتبطة بتزويد المؤسسة بالأموال اللازمة لتحقيق أغراضها التي قامت من اجلها وبحركة هذه الأموال فيها .

- **مفهوم تمويل التعليم** :

لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لتمويل التعليم ولقد كانت هناك اجتهادات شخصية لتعريف تمويل التعليم من قبل بعض الباحثين في مجال اقتصاديات التربية منها :

عرف الحبيب (١٩٨١م ، ص١٧٠) تمويل التعليم بأنه " كل ما يستطيع البلد تعبئته من موارد لخدمة أغراض ومؤسسات وأجهزة التربية والتعليم "

وعرفه غانم (٢٠٠٠م ، ص ٢٥٩) بأنه " إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسة التعليمية كاملة ، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والبحثية والاقتصادية "

أما أبو الوفا وزميلاه (٢٠٠٠م ،ص ٦٨) بأنه " مجموعة الموارد المرصودة في إطار التعليم إلي المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة "

ويعرف تمويل التعليم إجرائيا بأنه " المبالغ المرصودة من قبل الدولة لمؤسسات التعليم العالي بهدف تحقيق أهدافها التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع وإدارتها بكفاءة "

- **مصادر تمويل التعليم العالي**:

وفي مجال التعليم يقصد بالتمويل ما يستطيع البلد أن يعبئه من موارد تنفقها المؤسسات التربوية لتسيير شؤونها وتحقيق أهدافها ، وبالتالي فإن الموارد المستخدمة ليست مالية فحسب وإنما تتضمن كذلك أنواعا أخرى من الموارد.

ومما يميز التمويل في التعليم التنوع في مصادره ، والتمويل لا يقتصر على توفير المال فحسب بل يتعداه إلى حسن توجيهه واستغلاله والمحافظة عليه من الهدر والضياع .

كما يقصد بمصادر تمويل التعليم " الجهات التي يمكن الحصول منها على التكاليف اللازمة لبرامج التعليم " التركي وآخرون ، ١٩٦٢م ، ص ٢٢٥)

وتتنوع مصادر تمويل التعليم في الدول المختلفة تبعا لتباين واختلاف الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل دولة ، والتعليم العالي يستمد موارده المالية من مصادر وجهات عديدة منها : المصادر الحكومية ، المصادر الخاصة ، المصادر الخارجية ، المصادر الذاتية ، الأوقاف .

فعلى سبيل المثال في الدول الاشتراكية يقتصر التمويل على إعانة الحكومة حفاظاً على التناسق بين المؤسسات التعليمية المختلفة والتي تهدف إلى تخريج أفراد يؤمنون بقيم وفلسفة واحدة ، وفي حين العكس في الدول الرأسمالية التي تتعدد فيها مصادر التمويل من هبات وقروض ونسبة من أرباح الشركات .

أما الدول النامية فنظراً لحداثة مؤسساتها التعليمية وظروفها الاقتصادية والسياسية التي تمر بها غالبية تلك الدول فإن التمويل يعتمد بشكل كلي على الدعم المقدم من الحكومات.

وليس هناك مصادر أخرى وإن وجدت فإن دورها محدود جدا ، مثال ذلك في الدول العربية ، خاصة وأن أغلب الجامعات العربية جامعات حكومية ، والتعليم فيها مجاني أو قريب من المجانية .

وبالرغم من اختلاف نظم التعليم العالي وأساليب إدارته وتمويله بين الدول إلا أنه يمكن تصنيف أهم مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي والجامعي إلى مصدرين أساسيين وهما :

- **مصادر التمويل الحكومية** :

تلجأ الحكومات لتمويل الجامعات بصورة مباشرة عن طريق الواردات الثابتة المنتظمة للدولة (إيرادات الدولة) وذلك من خلال ميزانية تخصص من الدولة للتعليم ، ويتم تخصيص نسبة منها للتعليم العالي .

وتتكون الميزانية التعليم من بنود متعددة تنقسم إلي قسمين :

- نفقات ثابتة : " تشمل ثمن المباني ، المعدات ، التجهيزات ، الأثاث " (حجي ٢٠٠٠م، ص٦٥)
- نفقات دورية : " تشمل المرتبات والأجور ونفقات الصيانة والإصلاح وغيرها "(حجي ، ٢٠٠٠م ، ص٦٥)

- **المصادر الخاصة** :

وفي الآونة الأخيرة أصبح تمويل للتعليم العالي يشكل عبئاً كبيراً على كاهل الدولة لذا قامت الكثير من الدول بتخفيض المخصصات الحكومية للجامعات ، وسمحت لها بفرض رسوم على الطلبة ، وقبول الهبات والتبرعات .

- **فلسفة تمويل التعليم الجامعي والعالي** :

بالرغم من اختلاف وتعدد مصادر وأنماط تمويل التعليم العالي إلا أن هناك أسس عامة يقوم عليها هذا التمويل ومن أهمها :

- تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية : انطلاقا من المبدأ الذي ينادي بحق كل إنسان في التعليم ، ولكن هذا الحق يختلف من دولة لأخرى طبقا للهدف المبتغى من هذا الحق (يمكن ملاحظة الفرق في ذلك بين الدول الاشتراكية آنذاك وبين الدول الرأسمالية).
- التوزيع المناسب أو عدالة توزيع الموازنة العامة للدولة : فهناك مشروعات اقتصادية واجتماعية تحتاج إلى تمويل ، وإعطاء الأولوية لتمويل التعليم لابد أن يتم وفقا لمخطط شامل للتنمية ، كذلك من ناحية أولويات

التمويل على مستويات التعليم المختلفة وأنواعه ، على خلاف في هذا الأمر هل يتم الاهتمام بتمويل التعليم الأساسي أم التعليم العالي أو التعليم الأكاديمي أم التطبيقي .

- النظر للتعليم على أنه استثمار : فالدراسات بينت أن التربية صناعة من الصناعات وأن ما ينفق عليها يأتي بعوائد مضاعفة تفوق ما يستثمر في مشاريع زراعية أو صناعية .

- **لماذا البحث عن الموارد الإضافية الممكنة لمؤسسات التعليم العالي ؟**

هناك متغيرات عديدة تدعو إلى البحث في موارد إضافية لمؤسسات التعليم العالي وهذه المتغيرات تكاد توجد في جميع الدول والمجتمعات على اختلاف نظمها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ومن تلك المتغيرات :

- زيادة الطلب على التعليم العالي وارتفاع كلفته ، في مقابل تراجع المخصصات المالية في ميزانيات الدول للتعليم بسبب الركود الاقتصادي والتقلب في أسعار النفط والطلب الكبير على المخصصات الحكومية من قطاعات أخرى كالصحة والضمان الاجتماعي ، بالإضافة إلى أن زيادة الطلب على التعليم العالي والقبول غير المخطط للأعداد الكبيرة من الطلاب يجعل الجامعات وأعضاء هيئتها غير قادرة على تأدية رسالتهم التعليمية.
- التطور المضطرد لوظائف التعليم العالي ، فلم تعد الجامعة منعزلة عن محيطها الاجتماعي وبالتالي أصبحت مطالبه بتقديم خدمات وأنشطة مختلفة للمجتمع ، وبذلك أصبحت وظائف الجامعة ثلاثية الأبعاد (تعليم ، بحث ، خدمة مجتمع).
- التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية : فمن الظواهر الجديدة في التاريخ الاقتصادي التوجه نحو العولمة ومن أهم ملامح هذا التحول الاقتصادي هو اعتماده على الملكية الخاصة والقطاع الخاص الذي تحكمه توجهات السوق وعوامل العرض والطلب فقد أوضحت تجارب الدول الاشتراكية عقم المؤسسات المركزية وضرورة تحويلها إلى مؤسسات يتشارك في إدارتها أعداد كبير من الأفراد ، كما يتوقع في ضوء المجتمع الاقتصادي الجديد أن ينحسر التمويل الحكومي للتعليم وتتعدد مصادر التمويل الخاصة والأهلية
- زيادة الاستقلال المالي للجامعات : إذ أن هذا الاستقلال شرط ضروري للاستقلال الأكاديمي والإداري ، ويعتبر من أقوى الضمانات لحرية مؤسسات التعليم العالي ، فإذا كانت حرية الفكر وحرية التعبير عن الرأي من ضمن استقلال الجامعة فإن استقلالها المالي أهم دعائم ذلك الاستقلال ، وبقدر هذا الاستقلال يتحدد نشاطها وبالرغم من ضرورة الدعم الحكومي إلا أن هناك تخوف من تسلط الحكومة على الجامعة بسبب ما تقدمه من دعم مالي .

- **الأساليب المستخدمة لتعبئة موارد إضافية للتعليم العالي**:

أعطى التاريخ التربوي مختلف النظم التعليمية طرقا متعددة ومختلفة للتمويل ، وإذا كان لكل دولة وضعها الخاص ، إلا أنه بالإمكان الاستفادة من بعض الأساليب المستخدمة في بعض الدول خاصة تلك التي تتشابه في مشكلاتها التعليمية والإدارية ، وفيما يلي أهم تلك الأساليب:

- التبرعات بمختلف أشكالها من هبات ومساعدات عينية ومالية وخلافه فعلى سبيل المثال تعتبر التبرعات مصدرا مهما في تمويل التعليم الجامعي في الولايات الأمريكية المتحدة ، ويدخل في هذا السياق التمويل عن طريق الوقف الخيري ، ولعل في الإسلام تجربة رائدة في هذا المجال .
- خدمات البحوث والاستشارات : وخاصة التي تقدم للشركات والمؤسسات الحكومية ، وغني عن البيان أن قطاعات الأعمال والشركات هي التي تمول بحوث العلماء في الجامعات ومراكز الأبحاث في أوروبا وأمريكا، وذلك عكس ما يجري في الدول العربية والنامية بشكل عام ، ولعل من أهم الأسباب لذلك هو ما تعيشه جامعاتنا من عزلة واضحة عن مؤسسات الإنتاج في المجتمع .
- التدريب والتعليم المستمر : ويعد هذا رافداً جيداً للجامعات ، فمن خلال برامج التعليم المستمر يتم تقديم دورات قصيرة أو دبلومات أو حلقات عمل للإداريين أو للمتخصصين على مختلف مستوياتهم ، وحتى للأفراد الذين يحتاجون إلى دورات تعليمية سريعة تؤهلهم لسوق العمل ويختصرون بها الدراسة الجامعية.
- ٤- الاستثمار والنشاط الإنتاجي : ويمكن أن يتضح ذلك من خلال بعض الكليات المنتجة مثل الكليات الطب أو كليات الزراعة أو التخطيط والهندسة ، فمثلا قامت كليات الزراعة والطب البيطري في جامعة بغداد الجريحة بتربية الدجاج والبيض وإنتاج الخضار والفاكهة وبلغت إيرادات ذلك عام ١٩٩٣ م ٦٩٢٥٥٨ دينار عراقي (الدينار آنذاك ١٠ ريالات سعودية).
- تبني بعض الاتجاهات التربوية الجديدة : ومن تلك الاتجاهات: التعليم الجامعي المفتوح ، التعليم التعاوني ، تخصيص التعليم الجامعي.. وغيره ولعل من الأفكار الرائدة في هذا المجال ، تجربة جامعة قطر في استثمار وتمويل التعليم الجامعي من خلال ما يسمى بـ التعليم الموازي وهو مماثل للتعليم النظامي في جامعة قطر من حيث المستوى العلمي والخطط الدراسية ومتطلبات التخرج إلا أن الفرق يتمثل في أن الدراسة مسائية لأن طلابه من الموظفين ، ويدفعون رسوما دراسية تغطي جزءا من مصاريفه .

- **مصادر التمويل في مؤسسات بريطانية** :

كانت جامعة أكسفورد وكمبردج من أوائل المؤسسات المعنية بالتعليم العالي خلال القرن الثاني عشر والثالث عشر ، وكانت مستقلتين منذ البداية ولكنها بدأت تدريجيا بالاعتماد على الدعم من الحكومة المركزية مثل بقية الجامعات ، وتأسست بعض الجامعات الحديثة التي أعقبت الجامعتين العريقتين أكسفورد وكمبردج بالتبرعات الفردية، ثم توحدت جهود المجتمع من أجل دعم استمراريتها وتقوية لبناتها، وقد أحدثت هذه الجامعات تغييرا جذريا في بنية التعليم الجامعي بإنجلترا، ثم تداعت حركة التغيير والتطور مع نشأة الجامعات اللاحقة التي لم تتقيد بالتوزيع التقليدي للكليات.

وكانت الجامعات في السابق وحتى العقود الأخيرة مؤسسات مستقلة لكنها مدعومة بشكل غير مباشر من قبل الحكومة من خلال منظمات التمويل المختلفة مثل : لجنة منح الجامعات ، ومجلس تمويل الجامعات ، وفي الآونة

الأخيرة ومن عام ١٩٨٨م أنهيت مهمة لجنة منح الجامعات ، وصدر قانون بإنشاء مجلس تمويل الجامعات وتحديد دوره ، وقد كان من التوصيات لإنشاء هذا المجلس ما يلي : (الخضير ، ١٤١٩هـ ، ص ٢٦٧. ٢٦٨)

- أن يكون المجلس مشرفا على التخطيط للتعليم العالي .
- تحجيم دور الحكومة في توزيع الأموال على الجامعات .
- للمجلس الصلاحية في تحديد أوجه الصرف والأغراض التي يجب تمويلها في الجامعات.
- للمجلس القدرة على مساءلة الجامعات عن النفقات العامة .

وفي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث أنشى العديد من هذه المؤسسات وخاصة في المدن الصناعية الكبرى ، وكان الهدف من قيام هذه الجامعات سد متطلبات الصناعة والتجارة المحلية .

وقد كان لهذا التحول في أسلوب تمويل الجامعات في بريطانيا عدد من المزايا منها :

- أهمية استجابة كل جامعة لمتطلبات الطلاب من التخصصات العلمية .
- إعطاء استقلال أكثر للجامعات وتخليصها من التحكم المركزي .
- تشجيع الجامعات على البحث في برامج وأساليب حديثة تفيد المجتمع .

ويقوم مجلس تمويل الجامعات بحصر الاحتياجات الكلية للجامعات البريطانية ويتفاوض مع الحكومة المركزية حول تقديم منح لكل جامعة، وبناء على توصية المجلس توزع الأموال بين الجامعات، التي تعتبر مؤسسات مستقلة لكنها مدعومة ماليا بشكل غير مباشر من قبل الحكومة، وتعتمد الجامعات على عنصرين أساسين للتمويل، هما:

- **المصادر العامة** :

وتتضمن: منح الحكومة، المعدات والأثاث، الرسوم الدراسية، السكن والتغذية.

- **المصادر الخاصة** :

وتتضمن: الأبحاث، العقود، الهبات الخيرية، الصناعات البريطانية، العقود. (عون،١٤٢١م ، ص١٥٣). وفي عام ١٩٨٨ م أنشئ مجلسان : مجلس تمويل الجامعات، ومجلس تمويل الكليات التقنية، ثم أوجدت الحكومة مصادر إضافية لتمويل الجامعات عبر مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا، وبالرغم من أن الحكومة تدعم الجامعات من الرصيد العام، إلا أنها لا تعد جزءا من النظام العام للتعليم، بل هي مؤسسات مستقلة أنشئت بموجب مرسوم ملكي. www.bab.com/articles

وتصرف الحكومة البريطانية على التعليم أكثر من سبعة بلايين جنية إسترليني (أبو عمه،١٤٢١هـ) ، كما بلغت ميزانية البحث العلمي التي وزعت على الجامعات في عام ١٩٩٥م وحده حوالي ٦٠٠ مليون جنيه إسترليني، وهي عبارة عن مساهمة الحكومة المباشرة في هذا المجال. ويعتمد توزيع ميزانية البحث العلمي على القدرة الإنتاجية على البحث كيفا وكما، وذلك بالنسبة لكل الجامعات والمؤسسات التي تتقدم لهذه المساهمة ، كما يعتمد مقدار مساهمة

الحكومة في ميزانيات الجامعات على عدد الطلاب البريطانيين وطلاب دول السوق الأوروبية، وفي هذا الإطار فإن للجامعات مصادر إضافية أخرى تشمل الرسوم الدراسية للطلاب الأجانب وعقودها مع الشركات، بجانب رسوم الخدمات التي تقدمها للمجتمع.

ومن المعلوم أن الجامعات البريطانية حريصة دائماً على سمعتها الأكاديمية، ولا تفتأ تبذل جهوداً كبيرة للمحافظة على مكانتها وموقعها في قوائم التصنيف الأكاديمي والبحثي، ولذلك فهي تتنافس في المجالات العلمية والإدارية والخدمية، وتخطط دائماً لاستغلال مواردها المالية وإمكاناتها المادية والبشرية، ومع ذلك، فهي حريصة على ترشيد نفقاتها دون إحداث تأثير سالب على مستواها العلمي، ونشاطها البحثي التطبيقي، أو بضعف قدرتها التدريسية www.bab.com/articles.

ومن خلال سنوات طويلة من الدعم الحكومي التقليدي للتعليم العالي لم يكن هذا النوع من التمويل كافياً للاستجابة للمطالب المتزايدة على التعليم العالي، فضلاً عن كونه أقل من أن يستثمر بشكل مناسب في تطوير الجانب النوعي للتعليم العالي.

وظلت المملكة المتحدة لسنوات طويلة تبحث عن آلية لتتمكن من تجاوز الإخفاقات والمصاعب المقترنة بتمويل التعليم العالي لديها. وفي عام ١٩٩٢م صدر مرسوم عن وزارة التربية البريطانية بشأن التعليم العالي كان له أثره البالغ على إعادة تشكيل نظام التعليم العالي في انجلترا، وتضمن هذا المرسوم قراراً بإنشاء مجلس التمويل للتعليم العالي. (الخطيب،٢٠٠٢م ، ص ٢٠١) .

- **الأهداف الرئيسة لإنشاء مجلس تمويل للتعليم العالي**:
  - تشجيع مؤسسات التعليم العالي على مقابلة الطلب المتزايد على التعليم العالي.
  - رفع مستوى الكفاءة النوعية للتعليم العالي.
  - زيادة فرص الشراكة بين التعليم العالي والمؤسسات الأخرى في كل مايتعلق بالخدمات التي يوفرها التعليم العالي.
  - تطوير سبل الإنفاق على التعليم العالي.
  - تشجيع التنوع في أنماط التعليم العالي.
  - ضمان حسن استثمار المال العام.
  - ضمان الجودة النوعية ضمان النوعية للمؤسسات التعليمية التي يقوم المجلس بتمويلها.
  - تشجيع الجامعات لتعديل مساراتها نحو الوجهة الصحيحة .
  - (الخطيب،٢٠٠٢ ،ص ٢٠١)
- **المصادر الحكومية لتمويل مؤسسات التعليم العالي**:
  - رسوم سلطات التعليم المحلي، وتشكل نسبة (١٢٪) .
  - منحة مجلس تمويل التعليم التكميلي، وتشكل نسبة (٥٪) .

- اعتمادات مجلس تمويل التعليم العالي، وتشكل نسبة (٤٢٪) .
- مجالس البحوث، وتشكل نسبة (٥٪) .
- مصروفات حكومية أخرى ، وتشكل نسبة (٦,٥٪) .

• **مصادر أخرى لتمويل مؤسسات التعليم العالي**:

- الرسوم الخارجية، وتشكل نسبة (٤,٥٪) .
- الإقامة والتموين، وتشكل نسبة (٦,٥٪) .
- المنظمات الخيرية بالمملكة المتحدة، وتشكل نسبة (٣,٥٪) .
- مصادر الدخل الأخرى، وتشكل نسبة (١٩٪).
- (الخطيب، ٢٠٠٢م ، ص ٢٠٣)

ويلاحظ أن اعتمادات مجلس تمويل التعليم العالي تشكل الجزء الأكبر من مصادر التمويل الرئيسة لمؤسسات التعليم العالي، وهو ما يؤكد الدور الهام الذي يقوم به المجلس لتوفير الاحتياجات المالية الداعمة لميزانية التعليم العالي في المملكة المتحدة.

• **الرسوم الدراسية**:

تمثل الرسوم الدراسية مصدراً رئيساً للتمويل العام، وتقدم وزارة التعليم والتوظيف لسلطات التعليم المحلية الأموال اللازمة لتغطية الرسوم الدراسية وذلك بتسديد مدفوعات رسوم الدراسة للجامعات والكليات مباشرة. (الخطيب ٢٠٠٢م ، ص ٢٠٤).

• **الاعتمادات المالية المخصصة للتدريس والبحوث**:

يخصص مجلس تمويل التعليم العالي في انجلترا اعتمادات مالية لكل جامعة أو كلية لدعم أنشطة التدريس والبحوث والأنشطة الأخرى ذات الصلة ويتم توفير هذه الأموال على صورة منحة إجمالية، وللمؤسسات التعليمية حرية توزيع المنحة داخليا حسب ما تراه مناسبا، طالما أن هذه الأموال تستخدم في الأغراض التي قدمت من أجلها. وعند توزيع الأموال على أنشطة التدريس والبحوث يهدف المجلس إلى: (الخطيب،٢٠٠٢ م ، ص ٢٠٦)

- الحفاظ على تنويع وزيادة الفرص المتاحة.
- التشجيع على كفاءة استخدام التمويل العام.
- الحفاظ على الجودة والارتقاء بها.
- ضمان استقرار التمويل من عام لآخر.

ويقرر المجلس في شهر يناير من كل عام المبلغ الإجمالي المراد توزيعه لغرض التدريس من أصل المبلغ الكلي المعلن من قبل وزير الدولة، ويتم تقسيم المبلغ إلى تمويل مركزي، وهو الجزء الذي يخصص للتدريس من المبالغ المرحلة من العام الحالي إلى العام الذي يليه ، وتمويل هامشي والذي يقصد به استيعاب أعداد إضافية من الطلاب وتطوير البنية الأساسية. (الخطيب،٢٠٠٢ م ،ص ٢٠٨)

• **تحسين جودة التعليم العالي** :

يتحمل المجلس واجب قانوني يلزمه بضمان تقييم جودة التعليم العالي في كل المؤسسات التي يمولها، والتحقق من ذلك من خلال برنامج تقويم يعتمد

على المواد الدراسية المقدمة، ويتضمن القيام بزيارات إلى تلك المؤسسات، وعندما يثبت أن الجودة غير مرضية في مؤسسة ما يتم إمهالها ١٢ شهرا لعلاج أوضاعها وفي حال عدم تحقق ذلك يتم سحب التمويل المركزي والمقاعد المخصصة للطلاب. (الخطيب،٢٠٠٢ م ، ص ٢١٦)

- **الاعتمادات المالية المخصصة للبحوث** :

يلتزم المجلس بتشجيع التميز في مجال الأبحاث، ويقوم بتوزيع معظم اعتماداته المالية الخاصة بذلك على أساس انتقائي على مؤسسات التعليم العالي التي برهنت على قوتها في المجال البحثي وفقا للمقاييس المحلية والدولية وقد بلغ حجم التمويل المقدم للبحوث من مجلس تمويل التعليم العالي ٦٣٨ مليون جنيه إسترليني في عام ١٩٩٦ م- ١٩٩٧م، حيث تم توزيعه على المؤسسات التعليمية كالتالي:

- تمويل الأبحاث المتصلة بالجودة .
- تمويل أبحاث التطوير.
- تمويل الأبحاث العامة. (الخطيب، ٢٠٠٢م ، ص ٢١٧)

وتتمتع بعض أقسام الجامعات بصلاحيات مالية ضمن ميزانية تحددها الجامعة لدعم أنشطة البحث العلمي، والاشتراك في البرامج العلمية المتخصصة، ومساعدة أعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات المحلية أو العالمية كما تشمل الميزانية المعتمدة للقسم مكافآت للمعيدين ومساعدي الباحثين وبدلات هيئة التدريس المتفرغين جزئيا للعمل بالجامعة .(أبو عمة،١٤٢١ م ص٤٥) .

- **تجربة بريطانيا في تمويل التعليم ببدائل غير حكومية**:

وتبين لنا مما سبق أنه من خلال سنوات طويلة من الدعم الحكومي التقليدي للتعليم العالي في بريطانيا ، لم يكن هذا النوع من التمويل كافياً للاستجابة للمطالب المتزايدة على التعليم العالي، فضلا عن كونه أقل من أن يستثمر بشكل مناسب في تطوير الجانب النوعي للتعليم العالي.

ومن هذا المنطلق لجأت الحكومة إلى تشجيع القطاع الخاص لتحمل تكاليف التعليم والإسهام الجاد في تطويره، وتجويد مخرجاته ، و بدأت خصخصة التعليم في بريطانيا منذ الثمانينيات الميلادية، و اتخذت شكلين أساسين هما:

- يتحمل القطاع الخاص نفقات التعليم التي كان يتحملها القطاع الحكومي، فيشارك أولياء الأمور والشركات الخاصة والمؤسسات الاجتماعية في سداد رسوم الخدمات التعليمية كالكتب، والمراجع، والمباني والتجهيزات وغيرها من المصاريف.
- تتحمل الدولة نفقات الخدمات التعليمية التي تقدمها المؤسسات التعليمية الخاصة، أو المستقلة، فالحكومة هنا تبيع الخدمات التعليمية لأولياء الأمور وتحصل الرسوم التعليمية منهم نظير التحاق أبنائهم بمدارسها ومن جهة أخرى تشتري الحكومة الخدمة التعليمية من القطاع الخاص من خلال تقديم العون المباشر وغير المباشر لمؤسساته التعليمية عن طريق المنح وسندات التعليم التي تمول من حصيلة الضرائب.(الغامدي،١٤٢٧م ص١٤٤)

- **التعليم العالي في المملكة العربية السعودية** :
- **لمحة تاريخية** :

يذكر (أبو عمة، ١٤٢١ هـ) أن بداية التعليم النظامي يعود إلى إنشاء أول جامعة في المملكة العربية السعودية، وهي جامعة الملك سعود، وكان ذلك في عام ١٣٧٧هـ.

وفي واقع الأمر إن تاريخ التعليم العالي في المملكة يشير إلى أن بدايات التعليم العالي تمثلت في إنشاء كلية الشريعة في مكة المكرمة عام ١٣٦٩ هـ ، والتي بدأت أهلية، ثمّ توسعت بعد ذلك لتصبح جامعة أم القرى التي تأسست في عام ١٤٠٠هـ، كما أنها تعد النواة الأولى لمؤسسات التعليم العالي في المملكة وأقدمها ، التي زادت إعدادها إلى أن وصلت خلال العام الجامعي ١٤٢٧هـ/ ١٤٢٨هـ، إلى (٢١) جامعة حكومية، إضافة إلى العديد من الكليات والجامعات الأهلية.

- **نظام التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية**:

تأسس عام ١٤١٤هـ مجلس التعليم العالي والجامعات الإشراف على التعليم العالي ، وذلك بعد أن كانت هذه المهمة موكلة إلى وزارة التعليم العالي، والتي لازالت تقوم بالعديد من مهام الإشراف المباشر على مؤسسات التعليم العالي بالمملكة. ويبلغ عدد الجامعات السعودية الحكومية (٢١) جامعة، أما كليات المعلمين، فقد بلغ عددها (١٨) كلية، وكليات البنات والتي بلغ عددها (٨٧) كلية، وانضمت هذه الكليات إلى وزارة التعليم العالي في الأعوام الأخيرة وبالإضافة إلى الكليات والجامعات الأهلية التي وصل عددها إلى (١٧) جامعة وكلية، إلى جانب الكليات والمعاهد الصحية والتقنية (التقرير الموجز للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية،١٤٢٨هـ) . وتقدم هذه المعاهد و الكليات والجامعات شهادات الدبلوم والبكالوريوس، والماجستير والدكتوراه في العديد من التخصصات العلمية والنظرية للبنين والبنات.

- **هيئات ومؤسسات وبرامج التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية**:

تقوم وزارة التعليم العالي بتنفيذ سياسات الدولة في تطوير التعليم الجامعي التي تهدف إلى الرقي بمستواه كما ونوعا، وبما يتلاءم مع الظروف والمستجدات المحلية والعالمية، وذلك بالعمل على المحاور التالية: (لمحات من تطور التعليم الجامعي ،١٤٢٨م ، ص١٠)

- التوسع الكمي والانتشار الجغرافي.
- المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل.
- ضبط الجودة النوعية.
- تمويل التعليم الجامعي والبحث العلمي.
- التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي .

وإضافة إلى وزارة التعليم العالي ومجلس التعليم العالي والجامعات، فإن هناك العديد من الجهات الأخرى التي تتولى إدارة وتمويل وتطوير وتحسين التعليم العالي بالمملكة، ومنها: (التقرير الموجز للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية،١٤٢٨هـ، ص ٣٦.٢١)

- الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

- المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي.
- صندوق التعليم العالي الجامعي.
- مركز إحصاءات التعليم العالي.
- مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية.
- مشروع آفاق لتطوير التعليم العالي.
- برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي.
- التعليم الالكتروني، والتعليم عن بعد.

- **تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية** :

تشير المادة (٢٣٣) من وثيقة سياسة التعليم في المملكة إلى أن التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله، فلا تفرض الدولة رسوما دراسية على الدارسين مقابل تعليمهم، بل تقوم بتوفير التعليم العالي من خلال الجامعات والكليات في مختلف التخصصات. (التقرير الوطني عن التعليم العالي في المملكة، ١٤٢٤م ص٨٥)

وتشكل ميزانية التعليم ٢٧٪ من ميزانية الدولة للعام المالي ، و توفر التعليم العالي مجانا، بل وتصرف مكافآت شهرية للطلاب والطالبات، كما تخصص ميزانية سنوية لكل جامعة. وبجانب الاعتمادات المالية السنوية لمؤسسات التعليم العالي،فقد نصت المادة (٣٥) من نظام مجلس التعليم العالي والجامعات (١٤٢٧هـ ، ص٥٠) بأن تتكون إيرادات كل جامعة كما يلي:

- الاعتمادات التي تخصص لها في ميزانية الدولة.
- التبرعات والمنح والوصايا والأوقاف.
- ريع أملاكها وما ينتج عن التصرف فيها.
- أي إيرادات تنتج عن القيام بمشاريع البحوث والدراسات أو الخدمات العلمية الأخرى.

ويتضح مما سبق ما يلي:

- تمتع كل جامعة بشخصية معنوية ذات ذمة مالية مستقلة، ولها حق التصرف والتملك والتقاضي.
- تنوع مصادر تمويل التعليم العالي، ومنها: تبرعات، والمنح، والأوقاف والوصايا، وريع أملاك الجامعات، والإيرادات المتحصلة من الخدمات التعليمية، ومشاريع البحوث والدراسات العلمية، وإيرادات برامج التدريب والتعليم المستمر ومراكز خدمة المجتمع . (كعكي،١٤٢١هـ ، ص١٨)

- **بدائل لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي** :

يواجه الإنفاق العام على التعليم تحديات رئيسة و هي: (زيتون، ١٩٩٨م، ص ٦٣)

- اتجاه الإنفاق العام في موازنات الدول إلى الانخفاض خصوصاً في السنوات الماضية.
- المنافسة الشديدة التي تلقاها المؤسسات التعليمية من مؤسسات المجتمع الأخرى التي تتطلب إنفاقا عاما من الدول سواءً كانت هذه المجالات اجتماعية ، صحية ، عسكرية ، والإنفاق على البنية التحتية .

- التنافس داخل القطاع التعليمي نفسه بين مراحله ومستوياته ومؤسساته المختلفة.

وفي ضوء ما سبق ذكره من معطيات التزايد السكاني، واستناداً إلى بعض المسلمات الاقتصادية التي تؤكد (ندرة الموارد) وعدم قدرتها على الوفاء التام بإشباع جميع الرغبات والاحتياجات الإنسانية مهما تعاظمت اقتصاديات الدول فإن مستوى الدعم الحكومي لقطاع التعليم لا يمكن له أن يتجاوز أكثر من ٣٠٪ إلى ٣٥ ٪ من الميزانية العامة نظرا لالتزام الدولة بتوفير الخدمات في القطاعات التنموية الأخرى، كما أن الميزانية التاريخية في السنوات القادمة قد لا تزايد بمعدلات تتواكب مع الزيادات السكانية المتوالية وانعكاساتها على الطلب المجتمعي للتعليم، لعدة اعتبارات لعل من أهمها تأثرها بتقلبات الأسعار في سوق النفط العالمية .(صائغ،١٤٢٨هـ)

من هذا المنطلق فإنه لا مناص لقطاع التعليم إلا التحول التدريجي من "النمط الأحادي للتمويل" إلى "نمط تنويع المصادر التمويلية" والعمل على تخفيف الاعتماد الكلي على الدعم الحكومي، تأسيا بتوجه الدولة الإستراتيجي في التقليل من الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد ومبادراتها الجادة في تخصيص العديد من الخدمات والأجهزة الحكومية.

وفي هذا الإطار، تصبح قضية تمويل التعليم أحد المهام ذات الطابع الإستراتيجي التي ينبغي أن تسترعي الاهتمام والأولوية القصوى لدى جميع القيادات التربوية في جميع قطاعات التعليم للعمل على تنويع مصادر التمويل من خلال خطة عمل واضحة يراعى فيها "النظرة الشمولية للتمويل" والتي تستند إلى ثلاثة مبادئ رئيسه :

أولها الحرص على استمرار الدعم الحكومي، وثانيها ترشيد الإنفاق والحد من صور الهدر المالي والتربوي الذي يصل إلى نحو ٢٠ ٪ ـ ٢٥٪، وثالثها تنويع مصادر التمويل بنسبة لا تقل عن ٢٠ ٪ ـ ٢٥٪ في ضوء مفهوم "الشراكة المجتمعية" وما يتضمنه من صيغ وأنواع وأنماط متعددة لإشراك شرائح المجتمع في تحمل جزء من الكلفة التعليمية أو ما أصطلح على تسميته " مشاركة الكلفة" وهو أسلوب تمويلي معمول به في كثير من الدول المتقدمة.(صائغ ١٤٢٨هـ)

وهناك العديد من صيغ وأنواع وأنماط البدائل التي قد تسهم في توفير موارد جديدة لتمويل التعليم العالي، لعل من أهمها :

- **الرسوم الدراسية**:

وهي أحد المصادر التي من خلالها تحصل المؤسسات التعليمية على رسوم دراسية من الطلاب مقابل الخدمات التعليمية التي يحصلون عليها ، وغالبا ماتكون الرسوم الدراسية قليلة ولا تمثل نسبة كبيرة من نسبة الإنفاق على التعليم.

إن فرض رسوم على الخدمات التعليمية سوف يعزز ميزانية الدول النامية ويساعدها على تحسين هذه الخدمات إذا ما صيغت وفق أسس معينة وتجاوزت التعليم الأساسي.
(أخضر ،١٩٩٤، ص ٩٢) .

- **القروض**:

١ـ قروض المؤسسات التعليمية:

تواجه العديد من الدول صعوبات في توفير المبالغ المالية اللازمة لتسيير العملية التعليمية ولهذا تتجه إلى مؤسسات خارجية لتمويل برامجها وأنشطتها وخططها التعليمية وغالبا ما يتم سداد هذه القروض على فترات ، ويمكن أن تحصل المؤسسات التعليمية على حاجاتها المالية من بعض المؤسسات الدولية.

٢ ـ قروض الطلاب :

وهي قروض تمنح للطلاب لتمويل دراساتهم خصوصاً الجامعية ويتم استردادها على أقساط محددة بشروط ميسرة تسترد بعد التخرج وفق نظم متفق عليها ، وهذه الطريقة تؤدي إلى تمكين الطالب من حرية الاختيار؛ خصوصا في التعليم العالي ومن التغلب على الظروف الاقتصادية التي قد تحول دون مواصلته الدراسة.

ويرى بعض الاقتصاديين أن هذه الطريقة لا تعمل على إتاحة الفرص المتكافئة بين الطلاب خصوصا أصحاب الدخول المنخفضة الذين يتحملون أعباء يعجزون عن الوفاء بها مستقبلا.

- **مساهمة المؤسسات المجتمعية** :

وهو ما يقدمه المجتمع بجميع مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية من مساهمات عينية ومادية ومن جهود في دعم العملية التعليمية ، ومن أشكال المساهمات المجتمعية في تمويل التعليم العالي.(الغامدي ،١٤٢٤هـ، ص٤٧)

- التمويل المالي المباشر: الناتج عن فرض الضرائب الموجهة للتعليم سواءً على الشركات أو المواطنين.
- التبرعات النقدية أو العينية للمستلزمات التعليمية والمباني والأراضي المستخدمة للأغراض التعليمية.
- التطوع في تقديم الخدمات الإنشائية أو أعمال الصيانة، أو في تقديم الخدمات التعليمية مثل برامج محو الأمية.
- المشاركة في الإدارة وتطوير المباني والوسائل التعليمية.

- **المساعدات الدولية** :

وهي المعونات المقدمة من جهات خارج الدولة سواءً كانت دولاً أو منظمات دولية أو إقليمية من أجل مساعدة الدول المحتاجة على تحقيق أهدافها التربوية وتنفيذ الإصلاحات التربوية المطلوبة ، أو من أجل تنفيذ برامج تربوية محددة وقد تكون هذه المعونات على شكل هبات مالية أو عينية ، أو قد تكون على شكل قروض ميسرة وبفوائد ضئيلة، وقد تكون مشروطة بشروط خاصة أو غير مشروطة. (العودة، ١٤١٩هـ ، ص ٨٢)

- **الخدمات البحثية والاستشارية** :

تحصل كثير من مؤسسات التعليم العالي في دول عديدة على دخل كبير من خلال التعليم المتخصص والبحوث والدراسات والاستشارات والتي تتم بناءً على عقود مع مؤسسات حكومية أو مع القطاع التجاري الخاص. (العودة ، ١٤١٩هـ ، ص ٦٤)

ويمكن عرض عدد من الصيغ التي من شأنها العمل على تنمية موارد الجامعات عن طريق تقديم خدماتها البحثية والاستشارية. (صائغ ، ١٩٨٧م ، ص ١١)

- إنشاء معاهد للبحوث والاستشارات تكون واجهة معروفة أمام مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة، تعمل على تسويق الخدمات العلمية للجامعة.
- التركيز على البحوث التطبيقية ذات العوائد المادية.
- إعداد دليل بالخبرات الجامعية وإمكاناتها البحثية والاستشارية.
- توجيه سياسات البحث العلمي والتقني نحو احتياجات قطاعات الاقتصاد.
- زيادة التعاون مع المراكز البحثية والاستشارية في الداخل والخارج.
- دعوة القطاع الخاص للمساهمة في تمويل المراكز البحثية في الجامعات.
- التنسيق حيال توجيه كافة البحوث والاستشارات إلى الجامعات.
- تبني بعض الاتجاهات التربوية الحديثة في تمويل التعليم العالي، مثل:
- (التعليم الجامعي المفتوح، والتعليم التعاوني، وتخصيص التعليم الجامعي.)

- **تقديم الخدمات التعليمية** :

يشارك القطاع الخاص ورجال الأعمال في إنشاء المؤسسات التعليمية الخاصة التي توفر التعليم في مراحله المختلفة مقابل دفع رسوم دراسية من قبل الطلاب .

- **الخصخصة** :

ويمكن للجامعات الاستفادة من خصخصة بعض مرافقها مثل المطاعم الجامعية ومراكز الكتب والتصوير وأسواق السكن الجامعي وصندوق الطلبة. (صائغ ،١٤٢١هـ ، ص ١٥). والخصخصة لها ثلاثة أنواع هي:

- تقديم مبدأ التنافس في أنشطة ومجالات كانت محتكرة أو ما يسمى (التحرير).
- نقل ملكية الموجودات .
- تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات التي سيطر عليها القطاع الحكومي.

ويمكن للحكومة أن تدعم المقاعد في مدارس القطاع الخاص وأن يحصل القطاع الخاص على إعفاءات ضريبية من الحكومة وتكون كالمؤسسات الخيرية .

- **الاستثمار في المرافق التعليمية** :

ويقصد بذلك السماح للجهات التعليمية باستثمار مرافقها التعليمية بعد التنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني باستثمار جزء من الأراضي والمباني المدرسية الواقعة على الشوارع الرئيسية مثل إنشاء محلات تجارية أو وضع لوحات إعلانية وذلك وفق الإجراءات النظامية ومعايير التخطيط المتبعة

وتخصيص ريعها لتعزيز بند صيانة المباني المدرسية في ميزانيات الجهات التعليمية. وفي هذا الصدد يقترح (صائغ ،١٤٢١هـ، ص ١٤) إنشاء إدارة لأملاك الجامعة تعنى بحصر ممتلكاتها ومبانيها ومرافقها وتقوم بتنميتها وتضع الخطط اللازمة للإفادة منها وسبل استثمارها، كما يمكن استثمار مرافق الجامعة ومبانيها من أجل الدعاية والتسويق والإعلان واستضافة اللقاءات العلمية وتنظيم المعارض بشتى أنواعها.

- **التبرعات** :

ويمكن عرض عدد من الصيغ التي من شأنها العمل على تنمية موارد الجامعات عن طريق التبرعات . (صائغ، ١٩٨٧م، ص١٠)

- التركيز على الجوانب المعنوية التي تدفع الآخرين على التبرع ومنها إنشاء المقاعد الأكاديمية بأسماء من يمولها، وكذلك إطلاق أسماء المتبرعين على الأماكن التي تبرعوا بها.
- تعريف المجتمع بحاجة الجامعة لدعمهم.
- توجيه الشكر للمتبرعين وابتكار بعض الوسائل لذلك من أوسمة وشهادات شكر.
- إنشاء صناديق للتبرعات تلبي حاجات المتبرعين.
- الإعلان عن المشاريع أو البرامج التي تحتاج للتبرع.
- توجيه الدعوة لأصحاب رؤوس الأموال لحضور مناسبات الجامعة.
- تعريف المجتمع بأن التبرع لمؤسسات التعليم هو من مجالات الخير والإحسان التي يثاب فاعله.
- القيام بحملات لجمع التبرعات لصالح الجامعة ومشروعاتها.
- التواصل مع الخريجين وإنشاء إدارة أو رابطة تعنى بتوثيق العلاقة بين الخريجين والجامعة.
- عرض الجامعة لبعض المشاريع باعتبارها مشاريع وقفية تحتاج المساهمة.

- **تقديم قروض للطلاب**:

بحيث يقدم للطلاب قروض بشروط ميسرة تسترد بعد التخرج وفق نظم متفق عليها . (عابدين،٢٠٠٠م ، ص٦٩)

ويرى الغامدي (١٤٢٧ هـ) أن مشاركة المؤسسات المجتمعية في تمويل التعليم العالي تتطلب القيام بما يلي:

- العمل على تطوير العلاقات مع القطاع الخاص، وإشراكه في بعض السياسات التعليمية التي يمكن من خلالها أن يسهم بثقة ورضا في دعم العملية التعليمية وتطويرها.
- العمل على جعل التعليم واجب وطني وقضية اجتماعية ، يتحمل الجميع مسؤوليتها.
- تصميم برامج إعلامية توعوية لتعريف المجتمع بالأهداف السامية للتربية والتعليم، والجهود التي تقوم بها الدولة في سبيل خدمة أبناء المجتمع ورفاهيتهم.
- تحديد الاحتياجات التعليمية والعمل على اختيار وحث المؤسسات المجتمعية المتخصصة لتلبية هذه الاحتياجات.(ص ٢٩٥- ٢٩٦) .

- **الوقف**:

والوقف يعتبر من أهم مصادر التعليم العالي، وذلك لأنه يسهم في زيادة دخل المؤسسات التعليمية ، ويستقطب الكثير من الخيرين من أبناء الأمة ممايحتم على المؤسسات التعليمية العمل على توضيح مجالات تمويل التعليم العالي للمستثمرين في هذا المجال. (المبعوث ،١٤٢١ هـ ، ص ١٨٧) .

- **تبني مفهوم الجامعة المنتجة** :

يمكن أن يتم ذلك بحيث تعمل الجامعات على زيادة مواردها من الخدمات التي تقدمها للآخرين، مع المحافظة على التزاماتها العلمية والثقافية تجاه المجتمع .(الحامد وآخرون،١٤٢٣هـ ، ص١٦٢)

- **التدريب والتعليم المستمر**:

يمكن أن يساهم التعليم المستمر في إنعاش الكثير من المراكز والمعاهد التابعة للتعليم العالي، والملاحظ أن الجامعات العربية لم تستفد كثيرا من التدريب والتعليم المستمر باعتباره مصدرا من مصادر تمويل الجامعات.(العودة، ١٤١٩هـ ص ٧٦)

كما يمكن للجامعات أن تعمل على زيادة إيراداتها المالية، وذلك بتنويع مصادر أخرى للتمويل، ومنها: (الجبر ،١٤١٨ هـ ، ص٤٩٦)

- زيادة مساهمة الجامعات في خدمة المجتمع عن طريق تقديم الخدمات والاستشارات للمصالح الحكومية والقطاع الخاص.
- استثمار المباني الجامعية، وتأجير القاعات، والأراضي الشاغرة.
- استثمار براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر.
- فرض الرسوم الرمزية على استخدام بعض الخدمات والمرافق بالجامعة.
- افتتاح برامج للدراسات العليا والمتخصصة، وفرض الرسوم المناسبة عليها.

- **بدائل مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي** :

على الرغم من تعدد المصادر البديلة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي وتنوعها، فإن هناك المزيد من المصادر التي يمكن أن تسهم في زيادة إيرادات المؤسسات الجامعية، وبالتالي تخفيف الأعباء المالية على الدعم الحكومي للتعليم العالي، ومن هذه المصادر ما يلي:

- **السهم التربوي** :

ويتلخص مفهومه في تخصيص أسهم وقفية واستثمارية لدعم المؤسسات التربوية، وخاصة مؤسسات التعليم العالي، مع إمكانية طرح الأسهم الاستثمارية للمواطنين للاكتتاب بها، مما يسهم في زيادة المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم والإحساس بأهميته. (صائغ،١٤٢٨هـ)

- **الكراسي الجامعية للدراسات والأبحاث** :

وهو أحد الأنماط الحديثة لتمويل التعليم الجامعي، ويتلخص مفهومه في تخصيص كرسي لدعم الأبحاث العلمية في أحد التخصصات التي تقدمها الجامعة، على أن يتولى الصرف عليه وتمويله المستثمرون، و الشركات، والبنوك وفي مقابل ذلك يحصل من يتولى تمويل هذا الكرسي على شهادة باسمه، ويكتب اسمه في مكان بارز بالجامعة.

وقد بدأت جامعة الملك سعود في الاتجاه إلى الإعلان عن هذا النمط من التمويل، وقامت بتأسيس كرسي لدعم الأبحاث الهندسية بالجامعة، بعد موافقة أحد المستثمرين على تمويله والصرف عليه.

- **أوجه الاستفادة من النموذج البريطاني في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية** :

إن تجربة بريطانيا في تمويل التعليم العالي يمكن توسيع نطاقها لتشمل ميادين متعددة ، وتطبيقات مختلفة في التعليم العالي ، ويمكن تنظيم بنودها ومحتوياتها بحيث تلائم الظروف المحلية للمملكة ، وتساند الأولويات التطويرية المنشودة ، ويمكن الاستفادة من تجربتها في :

- إنشاء مجلس تمويل التعليم العالي ، بحيث يعمل على التأكد من أن المخصصات الممنوحة لمؤسسات التعليم العالي هي مبالغ مستحقة ويمكن إنفاقها في الأوجه المناسبة التي تحقق الأهداف المرجوة .
- وجود هيئة عامة لتمويل التعليم العالي كمجلس التعليم العالي ، يدفع مؤسساته إلي الإبداع والتنافس الذي يعكس خاصية الجهد المبذول في سبيل تطوير التعليم العالي كما ونوعا .
- وجود مجلس لتمويل التعليم العالي يحقق كثيراً من شروط وخصائص وتطبيقات الاعتماد الأكاديمي للبرامج والمؤسسات ، ويعد هذا التمويل بمثابة مؤشر رئيسي على نوع وجودة التعليم في تلك المؤسسات .
- يمكن لمجلس تمويل التعليم العالي أن يضبط كثيرا من المسائل المتعلقة بالإنفاق على هذا المستوى من التعليم من مخصصات المال العام .

- **المنافع المتوقعة من إنشاء مجلس لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية** :

- إعطاء فرص أكبر لدعم المشروعات الصغيرة التي تقدمها الأقسام والوحدات العلمية في مؤسسات التعليم العالي من أجل تطوير الأنشطة والممارسات ذات العلاقة بالبرامج ، والتوجه لتطوير العمل الأكاديمي الأساسي .
- مساعدة المؤسسات لتحقيق النمو المهني للكفاءات البشرية المتوفرة من أجل رفع مستوى الأداء التعليمي.
- سهولة نقل التجارب والخبرات وتبادلها بين المؤسسات نتيجة الدخل المباشر من مجلس التمويل العالي في مناقشة أو إقرار تمويل التجارب.
- تطوير نظم المعاملات والإجراءات المالية في مؤسسات التعليم العالي والارتقاء بها لتحقق فاعلية أكبر ، وسرعة أفضل في العمل .
- يستطيع المجلس أن يوفر مدخرات مالية لخدمة البرامج الخاصة ، دون الدخول في المعاملات المالية التقليدية .
- يقوم المجلس بربط مؤسسات التعليم العالي بمؤسسات المجتمع بعلاقات تشاركية ، أو اندماجية ، وتوفير التمويل اللازم للبرامج والمشروعات المتطورة التي يتم اقتباسها من تجارب الآخرين .
- يستطيع المجلس أن يقوم بأنشطة وجهود تنسيقية واسعة النطاق لحسن استغلال واستثمار الإمكانات المتاحة لدى لمؤسسات التعليم العالي سواء كانت إمكانات بشرية أو مادية أو خدماتية .

ويمكن الاستفادة من التجربة البريطانية في تمويل التعليم العالي في المجالات التي تحقق الأهداف المهمة ، ويقضي على كثير التداخلات والازدواجيات في العمل المتصل بالتعليم العالي ، ويحافظ على الخصوصيات التنظيمية ، فيزيد التعاون والتنسيق بين كافة الأطراف مع المحافظة على استقلالية الوحدات المختلفة ، ورفع مستوى كفاءة العمل لتحقيق المنافع المأمولة ، كما يساعد على تنظيم الإشراف على مؤسسات التعليم العالي الأهلي في الجوانب المادية والمعنوية .

- **مقارنة تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وبريطانيا**

عناصر المقارنة	التعليم العالي في المملكة العربية السعودية	التعليم العالي في بريطانيا
نوعية التعليم	مجاني في جميع مراحل التعليم الحكومي.	مجاني في مرحلة التعليم العام ، ومشترك في الجامعات.
نسبة الإنفاق على تمويل التعليم	٩٢٪ تمويل الدولة ٨٪ تمويل القطاع الخاص.	٥٦ ٪ تمويل الدولة ٤٤٪ تمويل القطاع الخاص.
مصادر التمويل الحكومي	الميزانية السنوية للدولة.	ميزانية الدولة مجلس التعليم العالي المجالس المحلية مجالس البحوث
مصادر التمويل الأخرى	الاستشارات التعليم والتدريب المستمر الخدمات مراكز الاستشارات والبحوث	الرسوم الدراسية دعم القطاع الخاص الضرائب ، الصناعات المنظمات الخيرية الصناعات البريطانية

- **تابع مقارنة تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وبريطانيا**

عناصر المقارنة	التعليم العالي في المملكة العربية السعودية	التعليم العالي في بريطانية
البدائل المقترحة للتمويل	الوقف التبرعات المنح الرسوم الدراسية القروض الخصخصة السهم التربوي برامج التعليم الموازي	القروض البنكية الشيكات الدراسية

- **الخاتمة** :

مهما يكن الأسلوب التمويلي المقترح أو البدائل التي يمكن الرجوع إليها لمواجهة نقص الموارد المالية فإن هناك أسسا يجب الرجوع إليها عند مناقشة أي أسلوب تمويلي مقترح وهي: (صائغ، ١٤٢٨ هـ)

- النظر إلى التعليم على أنه استثمار وليس خدمة.
- تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لجميع أفراد المجتمع بما يحقق الكفاءة والفاعلية.
- المشاركة بين السلطات والهيئات المركزية والمحلية ومنح الاستقلالية اللازمة للمؤسسات التعليمية.
- التوزيع المناسب لمخصصات التعليم (عدالة التوزيع) ويقصد به التوازن في توزيع الموارد المالية والمادية والبشرية على عناصر النظام التعليمي.
- الموائمة بين الجوانب الاقتصادية للدولة والجوانب التربوية وتوافق أسس النظام التمويلي المقترح وإدارته وغاياته مع طبيعة البيئة التي ينطلق منها ومع البني الاجتماعية والاقتصادية وقيم وثقافة أفراده.

- القدرة على توظيف الأموال بشكل فعّال يقلل الهدر فيها أو في استخدامها .

ومن وجهة النظر الشخصية فإن تنويع مصادر تمويل التعليم العالي، وزيادة الإيرادات لن يحقق وحده النتائج المأمولة في تطوير التعليم العالي، إذ لابد أن تكون هناك قيادة إدارية تستطيع العمل على حسن توزيع الموارد الاقتصادية المتوفرة، والاستفادة من جميع الإمكانات البشرية والمادية المتاحة، إضافة إلى وجود أنظمة للرقابة والمحاسبة المستمرة.

- **النتائج** :

- يجب إعادة النظر في مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ،بما يتناسب مع التطورات العالمية وذلك لمواكبتها مما يحقق الكفاءة في مخرجات التعليم العالي.
- الاستفادة من تجربة المملكة المتحدة في بعض مصادر التمويل فيها مما يزيد من إيرادات الجامعات السعودية .
- إنشاء هيئة عامة لتمويل التعليم العالي كمجلس التعليم العالي من أجل تحقيق المنافسة في تطوير العالي كما ونوعا .
- إنشاء مشروعات صغيرة لكل كلية بحيث تنفق إيراداتها على البرامج والمشاريع الخاصة بالكلية نفسها .
- ٥- تطوير نظم الإجراءات المالية في التعليم العالي والارتقاء بها لتحقيق فاعلية أكبر للاستخدام الأمثل للموارد المالية .
- ضرورة إيجاد قيادات إدارية تحسن توزيع الموارد المالية المتوفرة والاستفادة من كل الإمكانات البشرية والمادية .
- ضرورة وجود نظام للرقابة والمحاسبة المستمرة في مؤسسات التعليم العالي بما يضمن التأكد من أن الإيرادات تنفق فيما خصصت لها .

- **المراجع** :

- إبراهيم سليمان العودة ، دراسة استطلاعية لأهم بدائل تنمية الموارد غير الحكومية للجامعات السعودية ، رسالة ماجستير ، ج الملك سعود كلية التربية ،١٤١٩هـ.
- أبو الوفا ، جمال ، وآخرون (٢٠٠٠) اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية ، مصر : دار المعرفة الجامعية .
- أبو عمة،عبدالرحمن محمد،التعليم العالي في بريطانيا،مكتب التربية العربي لدول الخليج،الرياض،١٤٢١هـ.
- أخضر، فايزة محمد، اقتصاديات التعليم للفتاة في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، ١٩٩٤م.
- التركي ، أحمد وآخرون (١٩٦٢/) التنمية والتخطيط والتعليم الوظيفي في البلاد العربية ، سرس الليان .
- الجابري، نياف،مشاركة الكلفة لتمويل التعليم السعودي،مجلة المعرفة ،العدد ١٣٦ أغسطس ٢٠٠٦م.
- الجبر ،نبيه عبدالرحمن،نموذج مقترح لتخصيص الموارد بين قطاعات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية،بحث مقدم إلى ندوة التعليم العالي في المملكة،رؤى مستقبلية،١٤١٨هـ.

- الحامد ،محمد معجب وآخرون :التعليم في المملكة العربية السعودية،رؤية الحاضر واستشراف المستقبل،مكتبة الرشد الرياض ،الطبعة الأولى ،١٤٢٣هـ.
- حسن أبوبكر فريد العولقي ، تمويل التعليم العالي وترشيد نفقاته في الوطن العربي، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر ، العين ، ١٩٨٨م.
- حسن أبوبكرفريد العولقي ، تجارب محلية وعربية ودولية لمصادر وبدائل لتمويل التعليم ،دراسة مقدمة إلى اجتماع تمويل التعليم في الدول الأعضاء وسبل تنميته ، مكتب التربية العربي، الكويت ، ١٤١٩هـ.
- حماد ، خليل وسعيد البشير (٢٠٠٠) " تمويل التعليم العالي في الدول العربية طرق غير تقليدية " دراسة حالة الأردن " المؤتمر العلمي المصاحب للدورة ٣٣ لمجلس اتحاد الجامعات العربية ، ص٥٩٢، ٦٣٠)
- خالد حمد أبا الزيات ، وزميلته ،التعليم الموازي :واقعه ومستقبله ، تجربة جامعة قطر في استثمار وتمويل التعليم الجامعي ، ورقة عمل ، الغرفة التجارية الصناعية بالإحساء،١٤٢٣هـ .
- الخضير ، خضير سعود ، مكتبة العبيكان ، الرياض ،١٤١٩هـ .
- الخطيب، محمد شحات، التعليم العالي:قضايا ورؤى،مكتبة الرشد،الرياض،الطبعة الأولى،٢٠٠٢م.
- زيتون، محيا، مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل إستراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية، المجلة العربية للتربية، مجلد١٧، عدد ١، ١٩٩٧م.
- صائغ، عبد الرحمن أحمد، تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية: أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي لمجلس اتحاد الجامعات العربية، ١٩٨٧م.
- صائغ، عبد الرحمن أحمد، تمويل التعليم بين الأحادية والتنويع:رؤية مستقبلية، جريدة الاقتصادية، العدد ٤٩٢٨، الأحد ٢٠ ربيع الأول ١٤٢٨هـ.
- صائغ، عبد الرحمن أحمد، محاضرات في تمويل التعليم،جمعة الملك سعود،كلية التربية، برنامج الدكتوراه،الفصل الدراسي الثاني،١٤٢٨هـ.
- صائغ، عبد الرحمن أحمد، مسيرة التعاون بين قطاعي التعليم والأعمال في دول الخليج العربية، نظرة تحليلية ومقترحات إجرائية لبرنامج مكتب التربية لدول الخليج ، ١٤٢١هـ.
- صائغ، عبد الرحمن أحمد، نحو إطار إجرائي لتنمية الموارد الذاتية للجامعات السعودية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة تنمية الموارد الذاتية بالجامعات السعودية والمنعقدة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢١هـ.
- عابدين ، محمود عباس: علم اقتصاديات التعليم الحديث : الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ ٠
- عبد الكريم بكار ، حول التربية والتعليم ، دار القلم ، دمشق، ٢٠٠١م.
- عبدالحميد،جابر، أولويات التعليم في العالم الإسلامي في القرن الحادي والعشرين،المنظمة الإسلامية للعلوم والتربية،١٩٩٦م.

- عبدالله بن حمد العباد ، ورقة عمل بعنوان " تمويل التعليم العالي".
- علي احمد مدكور ، التعليم العالي في الوطن العربي، الطريق إلى المستقبل،دار الفكر العربي ،القاهرة، ط١ ، ١٤٢١هـ.
- العودة، إبراهيم سليمان، دراسة استطلاعية لأهم بدائل تنمية الموارد غير الحكومية للجامعات السعودية، رسالة ماجستير، ١٤١٩هـ.
- عون،وفاء محمد، يصور مقترح لنمط تمويل التعليم العالي الأهلي ، بحث مقدم إلى ندوة التعليم العالي كلية التربية،جامعة الملك سعود،١٤٢١هـ.
- الغامدي،عبدالله مغرم،الإنفاق على التعليم، مكتب التربية العربي لدول الخليج،الرياض،١٤٢٧هـ.
- كعكي،سهام محمد،تنظيم التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية،بحث مقدم إلى ندوة التعليم العالي الأهلي،كلية التربية،جامعة الملك سعود،١٤٢١هـ.
- المبعوث،محمد حسن،الأوقاف مصدر من مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي، بحث مقدم إلى ندوة التعليم العالي كلية التربية،جامعة الملك سعود،١٤٢١هـ.
- محمد بن شحات الخطيب ، اتجاهات التربية والتعليم في دول الخليج العربية: رؤية للحاضر والمستقبل ، مدارس الملك فيصل ، الرياض ٢٠٠٢م.
- هندي ، منير (١٩٩٨) الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، الإسكندرية : العارف .
- وزارة التعليم العالي، تقرير موجز عن تطور التعليم العالي في المملكة العربية السعودية،١٤٢٨هـ.
- وزارة التعليم العالي، لمحات من تطور التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية،١٤٢٤هـ - ١٤٢٨هـ.
- وزارة التعليم العالي، نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه، ط٢ ،١٤٢٧هـ.

www aafaq.kfupm.edu.sa

www.qaa.ac.uk/international/studentGuide.

www.bab.com/articles

****